القيادة الملهمة

أطر وآليات الاتحاد الإفريقى

وعضوية مصر بالآلية الإفريقية لمراجعة النظراء

يمثل الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى نقلة نوعية فى مسيرة العمل الإفريقى المشترك، فقد ركزت المنظمة منذ نشأتها فى عام ١٩٦٣ على تعزيز التضامن بين الشعوب الإفريقية من أجل التخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال السياسى لدول القارة، ورغم اكتمال عملية التحرر من الاستعمار، فقد واجهت إفريقيا خلال الفترة التى تلت استقلال القارة تحديات نتيجة لضعف مؤسسات الدولة ونشوب النزاعات خاصة الداخلية، والفساد وسوء إدارة الاقتصاد وتردى الأوضاع الاجتماعية فى بعض الدول.

السفير / أشرف راشد
رئيس اللجنة الوطنية فى إطار عضوية مصر بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء

لقد شهدت الألفية الجديدة تزايد إدراك قادة الدول الإفريقية لحيوية التعامل الجاد مع التحديات التى تواجه القارة، وضرورة وضع خارطة طريق مشتركة للتغلب عليها، وبحيث تتحمل إفريقيا المسئولية الرئيسية فى النهوض بمقدراتها، ومن ثم، جاءت أجندة ٢٠٦٣ «إفريقيا التى نريد» لتؤكد على الرؤية القارية فى التعامل مع التحديات التنموية التى تواجهها، وأخذت الأجندة فى اعتبارها العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما وجهت اهتماماً خاصاً بقضايا الحوكمة، من خلال التطلع الثالث «إفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون»، وذلك عن طريق وجود مؤسسات قوية وقيادة تحويلية، والحفاظ على السلم والأمن والاستقرار، وتعزيز المساواة بين الجنسين فى كافة مناحى الحياة، وبالتالى، عكفت الدول الإفريقية على تبنى عديد من الأطر والآليات التى تتضمن دفع القيم والمبادئ الاساسية للحوكمة الجيدة ومكافحة الفساد، والتى أصبحت متطلباً جوهرياً للاستقرار والتنمية المستدامة.

ونتناول بإيجاز بعض أهم تلك الأطر والآليات، كما نعرض أهداف الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء وعضوية مصر بالآلية، باعتبارها مبادرة فريدة من نوعها، ليس فقط على المستوى الإفريقى، ولكن

مشاركة الرئيس السيسى فى إحدى اجتماعات مراجعة آلية النظراء الأفريقى (٨ فبراير ٢٠٢٠)

أيضاً على المستوى الدولى، لمتابعة وتقييم ودعم أداء الدول فى مجال الحوكمة.

أولا - أطر وآليات الاتحاد الإفريقى فى مجال الحوكمة:

نظراً لأهمية تعزيز الحوكمة، تبنى الاتحاد الإفريقى عدداً من المبادرات الهامة، ونعرض فى النقاط التالية أهم تلك المبادرات:

«القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى»: والذى دخل حيز النفاذ فى عام ٢٠٠١، نص على بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدنى، بغية تحقيق التضامن والتلاحم بين الشعوب الإفريقية، فضلاً عن الحاجة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسى للتنمية والتكامل، مع التأكيد على حماية حقوق الإنسان والشعوب والديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون، الأمر الذى انعكس فى العديد من المبادرات والمعاهدات والقرارات التى تبناها الاتحاد الإفريقى فى المرحلة التى تلت إنشاءه.

«برلمان عموم إفريقيا»: والذى يمثل خطوة فى سبيل تمكين شعوب القارة من الإدلاء بآرائهم، وتشجيع البرلمانات الوطنية والإقليمية للمصادقة على المعاهدات والمواثيق المعتمدة فى الاتحاد الإفريقى وادماجها فى أنظمتها القانونية، وتتضمن أهداف البرلمان إرساء الممارسة الديمقراطية ومبادئ احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون، وتعزيز الامن والسلم والاستقرار فى القارة.

«محكمة عدل تابعة للاتحاد الإفريقي»: والتى من ضمن صلاحياتها النظر فى تفسير وتطبيق القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى، وكذلك اتفاقيات الاتحاد والوثائق القانونية والبروتوكولات المنبثقة عنها.

«مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا» (النيباد): والتى تم إقرارها فى عام ٢٠٠١، ولقد اضطلعت مصر بدور رئيسى فى صياغتها وتبنيها، وقد تحولت هذه الشراكة إلى «وكالة التنمية للاتحاد الإفريقي»، ولقد قامت المبادرة على أن الاستقرار السياسى والتنمية يعتمدان على الأمن والحوكمة الرشيدة والإدارة الجيدة لموارد الدولة وللخدمات العامة، كما أكدت على إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والشفافية والمحاسبة، باعتبار أنها عناصر ضرورية لخلق البيئة المواتية للنمو الاقتصادى وزيادة الاستثمارات، ولقد جاء تبنى القادة الأفارقة لمبادرة «النيباد» انطلاقاً من قناعتهم أن الاستراتيجيات الإفريقية السابقة للتنمية لم تنجح فى تحقيق أهدافها، وأن على قادة الدول الإفريقية تولى مسئولية وضع وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين مسيرة التنمية فى إفريقيا فى إطار سياسات إصلاحية تخضع لملكية القارة ولا يتم إملاؤها من خارجها، ولقد انبثقت عن تلك المبادرة «الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء».

«اتفاقية منع ومكافحة الفساد»: والتى تم إقرارها فى عام ٢٠٠٣، والتى أكدت احترام الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون

شهدت الألفية الجديدة تزايد إدراك قادة الدول الإفريقية لحيوية التعامل الجاد مع التحديات التى تواجه القارة، وضرورة وضع خارطة طريق مشتركة للتغلب عليها، وبحيث تتحمل إفريقيا المسئولية الرئيسية فى النهوض بمقدراتها، ومن ثم، جاءت أجندة ٢٠٦٣ «إفريقيا التى نريد» لتؤكد الرؤية القارية فى التعامل مع التحديات التنموية التى تواجهها

والحوكمة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان والشعوب، وإدانة ورفض ممارسات الفساد والجرائم ذات الصلة، كما طالبت الدول الأعضاء بسن التشريعات لمكافحة الفساد، وتقوية الهيئات الوطنية المختصة بمنع الفساد، وضمان الشفافية فى إجراء المناقصات، وكذلك فى التعيين للوظائف العامة، والشفافية فى تمويل الأحزاب، وتضمنت المعاهدة إنشاء مجلس استشارى للاتحاد الإفريقى من أحد عشر عضواً لمتابعة تنفيذ إجراءات مكافحة الفساد فى القارة ولجمع المعلومات حول جرائم الفساد وغسل الأموال.

«الميثاق الإفريقى للديمقراطية والانتخابات والحوكمة»: والذى تم إقراره فى عام ٢٠٠٧، ويتناول ترسيخ الثقافة السياسية من خلال إجراء الدول الأعضاء انتخابات منتظمة حرة وعادلة وشفافة، مع تعزيز التعددية الحزبية، والتأكيد على الالتزام بالقيم والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، واحترام الدستور واستقلال القضاء، وكذلك احترام حقوق الإنسان والامتناع عن كافة أشكال التمييز.

«منظومة الحوكمة فى إفريقيا»: والتى تستند إلى القانون التأسيسى للاتحاد والمبادئ والأهداف التى تضمنها، بالإضافة لاستناد المنظومة إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات والمقررات المرتبطة بالحوكمة.

ثانياً - الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء:

تم إقرار النظام الأساسى لإنشاء الآلية فى ٩ مارس ٢٠٠٣، بعد أن اعتمدت قمة الاتحاد الإفريقى فى عام ٢٠٠٢ «إعلان الديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات»، الذى تضمن إنشاء الآلية كأداة مبتكرة وفريدة من نوعها للرصد والتقييم الذاتى فى مجال الحوكمة بمفهومها الشامل، وهى تستهدف تبادل الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات وتحديد أوجه القصور، ودعم بناء قدرات الدول الإفريقية مع تبنى السياسات والممارسات التى تؤدى إلى الاستقرار السياسى وزيادة معدل النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفساد والإسراع بوتيرة التكامل الاقتصادى،

وتشمل محاور عملية المراجعة فى إطار الآلية الإفريقية:

» الديمقراطية والحوكمة السياسية.
» الحوكمة الاقتصادية والإدارة.
» حوكمة الشركات.
» التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويأتى الانضمام للآلية بشكل طوعى من جانب الدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى، وتضم الآلية حالياً ٤٤ دولة، وتجدر الإشارة أن قمة الاتحاد الإفريقى اعتمدت قراراً يدعو إلى انضمام جميع أعضائه إلى الآلية بحلول عام ٢٠٢٣.

جاءت تقوية العلاقات مع الدول الإفريقية على صدارة أولويات السياسة المصرية، وخاصة منذ عام ٢٠١٤، حيث شهدت هذه الفترة نشاطاً مصرياً مكثفاً فى أعمال الاتحاد الإفريقى ومؤسساته تأكيدا لدور مصر الريادى فى القارة، تضمنت العديد من المشاركات رفيعة المستوى فى مختلف المحافل الإفريقية، واستضافة مصر للعديد من المؤتمرات والأنشطة الإفريقية، كما تولت مصر رئاسة الاتحاد الإفريقى فى عام ٢٠١٩، ولقد انضمت مصر لعضوية الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء فى عام ٢٠٠٤، وانعكاساً لحرص الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على تعزيز الحوكمة، قام وفد من الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء بزيارة مصر، وأكدت الحكومة المصرية خلال هذه الزيارة على دعم مصر لأهداف الآلية انطلاقا من الخطوات التى تتخذها مصر لإرساء مبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة على المستوى الوطنى، وحرصها على التعاون الوثيق مع أشقائها الأفارقة فى هذا المجال، ولقد صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية فى إطار عضوية مصر فى الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء من ٢٠ شخصية مصرية تضمنت ممثلين عن البرلمان والمجتمع المدنى ومنظمات الأعمال والمؤسسات الأكاديمية والإعلام والمرأة والشباب والأشخاص ذوى الإعاقة بالإضافة إلى الجهات الحكومية المعنية.

إعلان رئيس الوزراء د. مصطفى مدبولى الإطلاق الرسمى لمهمة الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء فى مصر

لجنة الخبراء الأفارقة أشادت باتخاذ الدولة المصرية العديد مما وصفه التقرير «بالقرارات والمبادرات الجريئة لتحقيق التنمية المستدامة والضرورية لتغيير حياة المصريين، والتى تدل على الإرادة السياسية القوية للقيادة المصرية

وقد قامت اللجنة الوطنية بتكليف مراكز البحوث المشهود لها بالكفاءة والخبرة لإعداد تقرير التقييم الذاتى حول الحوكمة، والذى يستعرض أداء مصر فى المحاور الأربعة الخاصة بالآلية، وتمثلت مراكز البحوث فى:

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وتولى إعداد التقرير فى محور الديمقراطية والحوكمة السياسية.

مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتولى إعداد التقرير فى محور الحوكمة الاقتصادية والإدارة،

مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتولى إعداد التقرير فى محور حوكمة الشركات،

معهد التخطيط القومى وتولى إعداد التقرير فى محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتولى عملية استطلاع الرأى وجمع البيانات وتحليلها حول المحاور الأربعة محل المراجعة، وفقاً للاستبيان الذى أقرته الدول الأعضاء بالآلية.

وبعد الانتهاء من إعداد تقرير التقييم الذاتى من قبل مراكز البحوث واعتماده من جانب اللجنة الوطنية، تم إرساله إلى السكرتارية القارية للآلية، حيث قامت بعثة المراجعة من الآلية بزيارة مصر فى الفترة من ١ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠١٩، وضمت ١٩ من الخبراء الأفارقة برئاسة وزير خارجية نيجيريا الأسبق إبراهيم جمبارى عضو لجنة الشخصيات البارزة بالآلية.

ولقد قامت بعثة المراجعة بعرض التقرير على قمة الآلية فى ٨ فبراير ٢٠٢٠ بأديس أبابا، على هامش قمة الاتحاد الإفريقى، بحضور السيد رئيس الجمهورية، حيث اعتمدته القمة ليكون أول تقرير مراجعة لجمهورية مصر العربية فى إطار الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، ولقد تضمن التقرير النقاط الرئيسية التالية:

- الإشادة بحضارة مصر وحاضرها، مع إبراز عناصر القوة والإنجازات التى حققتها مصر، وسرداً لأفضل الممارسات التى تشهدها البلاد كنموذج يحتذى، وفى مقدمتها «القيادة التحويلية» للسيد رئيس الجمهورية، حيث تضمن تعريفاً لتلك القيادة، التى وصفها التقرير بأنها «القيادة الملهمة التى تمثل قدوة وتؤدى إلى رفع مستوى الأداء الجماعى نحو تحقيق النجاح، وتلبى بشكل فعال احتياجات واهتمامات مواطنيها».
- الإشادة باتخاذ الدولة المصرية العديد مما وصفه التقرير «بالقرارات والمبادرات الجريئة لتحقيق التنمية المستدامة والضرورية لتغيير حياة المصريين، والتى تدل على الإرادة السياسية القوية للقيادة المصرية والتزامها ليس فقط بإصلاح المشهد الاجتماعى والاقتصادى الوطنى من خلال إجراءات وتشريعات وسياسات جديدة، ولكن أيضاً بتنفيذها»، وقد أورد التقرير بعض الأمثلة فى هذا الشأن، من ضمنها تعزيز مكانة المرأة وتحقيق التنمية الاحتوائية بمشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوى الإعاقة، وتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشروعات الكبرى، ومعالجة تحديات الزيادة السكانية.
- النص على أفضل الممارسات التى اشتملت على دور «الأكاديمية الوطنية للتدريب» و «البرنامج الرئاسى لتأهيل الشباب الإفريقى للقيادة، ومكافحة الفساد»، و«برنامج تكافل وكرامة»، وتوسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية، وتعزيز الوئام الدينى، والخدمة المدنية القائمة على الجدارة، وانتهاج مصر سياسة حكيمة فى مجال الطاقة، ونجاحها فى تحقيق فائض من الطاقة وتنويع مصادرها، وإنشاء محطة بنبان للطاقة الشمسية، وتوسيع قناة السويس التى جاء بالتقرير «أنها انجاز يدعم الاقتصاد الوطنى ودور مصر كمركز للتجارة العالمية وأنها عنصر رئيسى فى رؤية مصر الأشمل لتحديث الاقتصاد المصرى والنهوض به»، وأن أحد أهدافها يأتى فى إطار تنمية شبه جزيرة سيناء.
- النص على نجاح الحكومة فى تنفيذ الإصلاحات الكلية

والهيكلية، فى إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وإرساء الأساس لمشاركة أكثر ديناميكية للقطاع الخاص فى الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى رقمنة الاقتصاد، والإشادة بالدعم الذى توفره الحكومة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً من خلال شبكات الأمان الاجتماعى.

- الثناء على دور مصر فى تحقيق التكامل الإفريقى، وقيادتها لعملية إطلاق المنطقة الإفريقية للتجارة الحرة، والإشادة بمبادرة مصر لتوفير العلاج لالتهاب الكبد الوبائى والأمراض غير المعدية لعدة دول إفريقية، بالإضافة لتأهيل كوادرها على كيفية إجراء المسوح الطبية.
- فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، أبرز التقرير قيام مصر بإصلاح نظامها الانتخابى لتعزيز مشاركة الناخبين، كما أورد الموقف المصرى القائم على شمولية احترام حقوق الإنسان، والذى يتضمن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متناولاً ما جاء فى الدستور فى هذا الشأن، مع تأكيده التزام مصر بكافة المواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية التى انضمت إليها، فضلاً عن سنها التشريعات واتخاذها الإجراءات لتنفيذ تلك الالتزامات على المستوى الوطنى، مع استمرار الحكومة فى تعزيز مسار الديمقراطية والممارسة السياسية ونزاهة الانتخابات، والمساواة بين المواطنين، وضمان استقلال القضاء وتقوية دور المجتمع المدنى وحرية الاعتقاد والتعبير، مثنياً على إنشاء «اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان» باعتبارها خطوة مهمة لتأكيد تصميم الحكومة على زيادة تعزيز تلك الحقوق ومواصلة دمج التزامات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية فى القوانين الوطنية.
- فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف، جاء فى التقرير «أنه ليس خياراً لأى حكومة مصرية أن تتجاهل التهديدات التى يشكلها على السلام والاستقرار والتنمية»، وأن الحكومة تعمل على مواجهة ذلك فى إطار نهج شامل يرتكز على المحورين الأمنى والتنموى، بالإضافة للتصدى للأيدولوجية التى تولد وتحرض على التطرف والعنف، وأشاد بصفة خاصة بمبادرة السيد رئيس الجمهورية منذ عام ٢٠١٥ بالدعوة إلى تجديد الخطاب الدينى، وأن مصر تواصل تقوية إجراءات مكافحة الإرهاب لتعزيز الأمن القومى والإقليمى مع ضمان اتفاقها مع الالتزامات الإقليمية والدولية بشأن معايير احترام حقوق الإنسان.

ارتباطاً بذلك، تضمن التقرير فى أكثر من موضع وصفه للإخوان بالجماعة الإرهابية التى تمثل تهديداً حقيقياً، مشيراً إلى سجلها التاريخى المعروف فى هذا الخصوص، ومؤكداً أن التغيير الذى شهدته مصر فى عام ٢٠١٣ جاء بإرادة شعبية عارمة ساندتها القوات المسلحة، كما جاء فى التقرير «أن القوات المسلحة مؤسسة وطنية تحظى باحترام كبير فى المجتمع، وأنها ساندت الشعب فى مختلف ثوراته وتحولاته السياسية وحافظت على الدستور».

لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسى ورئيس لجنة آلية مراجعة النظراء فى مصر

قدمت مصر برنامج عمل وطنى يقوم على نتائج تقرير التقييم الذاتى فى إطار عملية المراجعة، كما أنه يستند إلى ويتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣ وبرنامج عمل الحكومة، ويقوم برنامج العمل على الأولويات الوطنية الآتية: تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان، تعزيز النمو الاقتصادى، الإصلاح الإدارى، منع ومكافحة الفساد

وفى هذا الإطار، قدمت مصر برنامج عمل وطنى يقوم على نتائج تقرير التقييم الذاتى فى إطار عملية المراجعة، كما أنه يستند إلى ويتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣، وبرنامج عمل الحكومة، ويقوم برنامج العمل على الأولويات الوطنية الآتية: تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان، تعزيز النمو الاقتصادى، الإصلاح الإدارى، منع ومكافحة الفساد، تمكين الإدارة المحلية، تحسين وحماية البيئة، والتمكين السياسى ومكافحة الإرهاب.

الاهتمام بمشروعات جودة الطرق ضمن خطة التنمية بالدولة المصرية ٢٠٣٠

ولقد تضمنت كلمة السيد الرئيس فى قمة الآلية التى اعتمدت تقرير بعثة المراجعة ما يلى: «يأتى استكمال مصر لعملية المراجعة الطوعية من جدية الخطوات التى تتخذها مصر لتعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية، كما أنها تحقق مصلحة مصرية خالصة، ونتطلع إلى استمرار تبادل الخبرات مع أشقائنا فى إفريقيا فى هذا الصدد».

يوضح عرض الأطر والآليات الخاصة بالحوكمة فى إطار الاتحاد الإفريقى، وعضوية مصر فى الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء أهمية الحوكمة فى تحقيق التنمية المستدامة، وضرورة العمل على تعزيزها من أجل بناء مستقبل أفضل ليس فقط على المستوى الوطنى، ولكن على المستويات القارية والإقليمية والدولية، ويمكن القول إن مصر تخطو خطوات ثابتة نحو تعزيز الحوكمة ومبادئها من خلال الإصلاحات التى تقوم بها فى مختلف المجالات.